الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب | من 1 إلى 15 جويلية 2025 | العدد 44

في صلب العمل التشريعي والرقابي: أبرز مخرجات الجلسات العامة

15 جويلية 2025:

جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب لإجراء حوار مع وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

108 مداخلة ونقاش عام دام أكثر من 7 ساعات

أهمّ محاور النقاش التي أثارها النواب:

- تحديات المياه والتصرف في الموارد الطبيعية
- دعم الفلاحين وتطوير الإنتاج الفلاحي
- النهوض بالثروة الحيوانية والمنتجات الأساسية
- إصلاح قطاع الصيد البحري وتطوير البنية التحتية
- الحوكمة والإصلاحات المؤسساتية

14 جويلية 2025:

جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب لإجراء حوار مع وزير التربية.

106 مداخلة ونقاش عام دام أكثر من 7 ساعات

أهمّ محاور النقاش التي أثارها النواب:

- إصلاح المنظومة التربوية والبنية التحتية
- مقاومة الانقطاع المدرسي وتعزيز إدماج الأطفال ذوي الإعاقة
- مراجعة اختبارات المدارس النموذجية
- تسوية الوضعيات الإدارية
- مراجعة البرامج التعليمية والحد من الدروس الخصوصية

07 جويلية 2025:

جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعبلإجراء حوار مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

79 مداخلة ونقاش عام دام أكثر من 5 ساعات

أهمّ محاور النقاش التي أثارها النواب:

- تطوير التكوين وربطه بسوق الشغل
- إصلاح الحوكمة والشفافية في التعليم العالي
- تعزيز البحث العلمي والابتكار
- تحسين الخدمات والبنية التحتية الجامعية
- تعزيز العدالة الجهوية والتنسيق المؤسسي

08 و10 جويلية 2025 :

النظر في مشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021(عدد 75/2024).

01 جويلية 2025 :

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية (عدد 5/2025) بـ98 نعم 02 إحتفاظ و08 رفض.

مجلس نواب الشعب في أرقام

146	سؤالا كتابيا تمّت إحالته إلى أعضاء الحكومة المعنيين
15	مقترح قانون أحاله مكتب المجلس على اللّجان المعنية
04	مشاريع قوانين أحالها مكتب المجلس على اللّجان المعنية
03	جلسات حوار مع أعضاء من الحكومة

مواعيد هامة

جويلية 2025

الإثنين	الثلاثاء	الإربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد
30	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	31	1	2	3

من 21 إلى 24 جويلية 2025 جلسات عامة للنظر في عدد من المبادرات التشريعية

29 جويلية 2025 جلسة عامة لتوجيه أسئلة شفاهية لوزيرة الشؤون الثقافية

نشاط اللجان

لجنة التشريع العام تستمع إلى أصحاب المبادرة حول مقترحي قانونين

02 جويلية 2025

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون المتعلق بالملكية الأدبية والفنية

جهة المبادرة:

بيّنوا أنّ هذا التعديل يندرج في إطار جعل مقتضيات التشريع التونسي في المجال منسجمة مع مقتضيات اتفاقية مراكش والتي تهدف بالأساس الى ضمان نفاذ المكفوفين والحاملين لإعاقة بصرية او لإعاقة أخرى الى المطبوعات والمصنفات دون المساس بجوهر حق الملكية الأدبية والفنية.

تفاعلات النواب:

تطرّقوا إلى ضرورة المراجعة الشاملة للقانون المتعلق بالملكية الأدبية والفنية.

قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المبادرة التشريعية بتنظيم جلسات استماع إلى كافة المتدخلين قبل النقاش فصلا فصلا.

مقترح القانون المتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

أكّد أصحاب المبادرة أنه من الضروري تعديل بعض أحكام الملرسوم 54 خاصة أمام الإشكاليات التطبيقية التي شابته من جهة ولمواءمته مع دستور جويلية 2022 ومع الالتزامات الدولية للجمهورية التونسية.

قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المبادرة التشريعية بتنظيم جلسات استماع إلى كافة المتدخلين قبل النقاش فصلا فصلا.

لجنة المالية والميزانية تعقد جلسات استماع حول عدد من المبادرات التشريعية

03 جويلية 2025

اتفاقية ضمان لتمويل استيراد الغاز الطبيعي

استمعت اللّجنة إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط بخصوص مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

بيّن ممثّلو الوزارة أنّ الاتفاقية تخصّ عقد مرابحة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل استيراد الغاز الطبيعي، وتندرج ضمن إطار اتفاقية إطارية موقعة سنة 2021 تهدف إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسة الممولة. وقد تم التأكيد على أن التمويل يتم سحبه حسب الحاجيات.

تمت المصادقة على المشروع بأغلبية الحاضرين.

اتفاقية قرض لتجديد خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط

استمعت اللجنة إلى ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الاقتصاد والتخطيط ورئيس مدير عام الشركة الوطنية للسكك الحديدية، بخصوص مشروع قانون يتعلق باتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

معطيات قدّمها الضيوف

- قيمة المشروع: حوالي 522.2 مليون دينار
- الولايات المعنية: صفاقس، قفصة، قابس
- الهدف: تحسين طاقة نقل الفسفاط، استغلال القاطرات الجديدة، دعم مردودية شبكة النقل الحديدي
- مدة الإنجاز: سنتان (2026 - 2028) بعد تأمين التمويل الكامل.

أهمّ ملاحظات وتساؤلات النواب خلال النقاش

- الوضعية المالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية
- مدى الجاهزية لإنجاز المشروع
- استراتيجية الشركة في نقل البضائع والركاب
- مدى القدرة على تحقيق هدف إنتاج 6 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2025
- ضرورة مدّ اللجنة بالقوائم المالية والدراسات الفنية و دراسات الجدوى.

بعد الاستماع إلى ردود الضيوف ومداخلتي كلّ من مدير عام المجمع الكيميائي التونسي ومدير عام شركة فسفاط قفصة،تمت الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

02 جويلية 2025: مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف

جهة المبادرة: قدّمت المقترح الذي يهدف إلى إدماج الأموال من العملة الأجنبية المتداولة خارج المسالك الرسمية والمكاسب بالخارج ضمن الدورة الاقتصادية، دون تتبعات قضائية، شريطة التصريح بها وإيداعها لدى البنوك التونسية.
وأكدت أن المقترح يتعلّق فقط بالأشخاص الطبيعيين المقيمين، ويأتي في إطار معالجة استثنائية إلى حين مراجعة شاملة لمجلة الصرف.

تفاعلات النواب: أبدى بعض النواب ملاحظات حول مدى فعالية هذا الإجراء في مقاومة السوق السوداء ورفع مداخيل الدولة، كما طُرحت تساؤلات حول الضمانات الكافية لمنع تبييض الأموال في مثل هذا المسار.

قرّرت اللجنة توجيه المقترح إلى وزارة المالية والبنك المركزي التونسي للاستماع إلى آرائهم قبل التعمق في مناقشته.

مقترح قانون يتعلق بإتمام مجلة التأمين (صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور)

جهة المبادرة:
عرضت جهة المبادرة المقترح الذي يمكن بموجبه صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور من التكفّل المباشر بمصاريف العلاج والإقامة والدواء، دون انتظار الإجراءات القضائية، دعما للطابع الاجتماعي للصندوق، في انتظار ضبط شروط التدخل بمقتضى أمر حكومي.

تفاعلات النواب:
ثمّن النواب هذا التوجه الاجتماعي، داعين إلى ضبط آليات صرف التعويضات والحرص على عدم المساس بالتوازنات المالية للصندوق، كما دعوا إلى دراسة الأثر المالي والاجتماعي لهذا التدخل المباشر.

قرّرت اللجنة توجيه المقترح إلى الهيئة العامة للتأمين وممثلين عن وزارات المالية وأملاك الدولة والشؤون الاجتماعية لمزيد الاستئناس بالرأي.

مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة

جهة المبادرة:
يهدف المقترح إلى تسوية وضعية الفلاحين المعنيين بقروض مصنّفة من الصنف 4 فما فوق، من خلال إعادة جدولة أصل الدين، وطرح خطايا التأخير، وخفض جزء من الفوائد، دعما للفلاحين في مواجهة الضغوط المالية، وللحفاظ على ديمومة النشاط الفلاحي.

تفاعلات النواب:

طرح النواب جملة من التساؤلات حول مدى شمولية المقترح، وتحديد المعنيين به، والانعكاسات المالية على البنوك العمومية، كما دعوا إلى ضرورة إدراج هذا المسار ضمن رؤية إصلاحية شاملة للقطاع الفلاحي.

قرّرت اللجنة تنظيم جلسات استماع إلى ممثلين عن وزارة المالية، ووزارة الفلاحة، والبنك المركزي، والمجلس البنكي والمالي، قبل المرور إلى مناقشة تفصيلية.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

نظرت يوم 07 جويلية 2025، في إطار إبداء الرأي، في ثلاثة مقترحات قوانين واستمعت إلى جهة المبادرة التشريعية حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلّق بقانون الاستثمار.

مقترح قانون يتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية

أجمعت مداخلات النواب على أهمية ديوان الأراضي الدولية رغم ما يواجهه من صعوبات، ودعا بعض النواب إلى إعادة هيكلته بدل تصفيته. في المقابل، ساند البعض الآخر فكرة إحداث دواوين فلاحية إقليمية لتثمين خصوصيات الجهات وتوحيد الهياكل مع التأكيد على ضرورة وجود إشراف مركزي فعال. وقد حظي المقترح القائم على تعويض الديوان بدواوين إقليمية بدعم أغلبية أعضاء اللجنة.

مقترح القانون المتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة

أكّد النواب أهميته وأبدوا ملاحظات تتعلق بالشكل والمضمون والصياغة القانونية. واعتبروا أن المقترح يعالج المواضيع المطروحة بصفة سطحية، لغياب آليات التحسيس والوقاية والتراخيص والتوجه الاستباقي، مشددين على ضرورة التنصيص على المسؤوليات، بما في ذلك مسؤولية المؤسسات العمومية. كما دعوا إلى إصدار مجلة للبيئة تتضمن كلّ الإجراءات، مستعرضين تفاقم التلوث في مداخل المدن وأثره على التهيئة العمرانية. وبيّن ممثل جهة المبادرة أنه تم تحسين النص وإضافة أحكام انتقالية وربطه بأوامر ترتيبية. وقد عبّر النواب عن دعمهم للمبادرة مع التوصية بمراجعة إضافية لبعض الفصول.

مقترح القانون المتعلّق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة

قررت اللجنة، بعد الاستماع إلى عضو عن لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة، تأجيل النظر فيه إلى جلسة لاحقة وذلك لمزيد التعمق في مضامينه وأبعاده.

مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلّق بقانون الاستثمار

استمعت اللجنة إلى ممثلي جهة المبادرة الذين أوضحوا أن المقترح أُعدّ بعد استشارات متعددة ويهدف إلى دعم مناخ الاستثمار وتحقيق أهداف رؤية تونس 2035 ومخطط التنمية 2026 - 2030. وأبرزوا أن المقترح يعالج إشكاليات تعيق الاستثمار، منها القوانين الحمائية القطاعية، وتعقيد الإجراءات، وضعف منظومة الحوافز واستقطاب المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى محدودية التمويل البديل. كما أكدوا ضرورة المصادقة على المقترح في أقرب الآجال لما له من أهمية في دعم الانتعاشة الاقتصادية.

وقررت اللجنة في ختام الجلسة تنظيم جلسات استماع إضافية لمزيد التعمق في فصول المقترح بالتشاور مع الأطراف المعنية.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

مقترح القانون عدد 48 لسنة 2024 المتعلق بالتصرف في الأراضي الدولية

استمعت يوم 02 جويلية 2025 إلى ممثلين عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الذين اوضحوا أنّ العقارات الدولية، خاصة الفلاحية منها، تتصرف فيها وزارة الفلاحة، فيما تتولى وزارة أملاك الدولة متابعة التصرف وحوكمة التوظيف، مبرزين أهمية المخزون العقاري لديوان الأراضي الدولية، كما أكّدوا أملهم في رؤية إصلاحية وتشريعية جديدة. وقدّموا ملاحظات شكلية وجوهرية ومقترحات تعديل لتحقيق الانسجام مع المنظومة التشريعية الحالية. وقد عبّر النواب عن قلقهم من سوء التصرف وتأخر الإصلاح، وتباينت آراؤهم حول مقترح حل ديوان الأراضي الدولية وتعويضه بخمسة دواوين، ليُختتم النقاش بتثمين الوزارة للمبادرة التشريعية وتأكيد النواب انفتاحهم على التعديلات المقترحة لتجويد النص.

استمعت يوم 04 جويلية 2025 إلى ممثلي وزارة المالية، الذين قدّموا عرضًا حول الإشكاليات التي يواجهها ديوان الأراضي الدولية، والتي تفاقمت بعد وضع الأراضي المسترجعة تحت تصرفه، مؤكدين الحاجة إلى تدخل عاجل لمعالجتها. وقد ثمنوا المبادرة التشريعية، لكن في المقابل حذّروا من الكلفة المالية المرتفعة التي قد تترتب عن تصفية الديوان وإحداث خمس منشآت بديلة، واقترحوا الإبقاء عليه مع برنامج لإعادة هيكلته. وقدموا توصيات تمس جوهر عدد من فصول المقترح. وقد أكد بعض النواب أن مسؤولية البحث عن التوازنات المالية تعود للسلطة التنفيذية، مشددين على أن الغاية من المقترح هي إنقاذ الثروة العقارية وتسريع الإصلاح، في حين رأى آخرون أن جوهر الإشكال يكمن في غياب الحوكمة وانتشار الفساد، داعين إلى رؤية استراتيجية شاملة للإصلاح. كما أوصى النواب بضرورة معالجة مديونية المؤسسات العمومية الإستراتيجية ودعمها من أجل تحقيق السيادة الغذائية والتحكم في الأسعار.

زيارة ميدانية إلى عدد من مراكز تجميع الحبوب بولايتي بنزرت وباجة

أدّى أعضاء اللجنة زيارة ميدانية يوم 03 جويلية 2025 إلى عدد من المنشآت الفلاحية بولايات باجة وبنزرت، للاطلاع على ظروف تخزين صابة الحبوب لهذا الموسم، بمشاركة نواب عن الجهتين.

مصرف الخدمات الفلاحية المتعدّدة بماطر والمخازن الكبرى بقصر مزوار بباجة

اطّلع النواب على ظروف التخزين ونسق التجميع وطاقة الاستيعاب، حيث تمّ تسجيل استغلال بنحو 50% من الطاقة المتاحة. كما أثاروا بطء عملية الإجلاء وتعطل النقل الحديدي، داعين إلى الاستعداد المبكر منذ بداية الموسم الفلاحي.

المخبر الجهوي لتعيير الحبوب بماطر (كوسيبلي)

عاين النواب آليات تحليل جودة الحبوب ومدى جاهزية المعدّات، واستوضحوا عن الإجراءات المتبعة بخصوص حالات الاعتراض المقدّمة من طرف الفلاحين عن نتائج التقييم.

الشركة التعاونية للبذور والمشاتل الممتازة بباجة

سجّل النواب تراجعًا في إنتاج البذور نتيجة تراكم الديون تجاه ديوان الحبوب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصالح الجبائية، وتمت الدعوة إلى إعادة جدولة هذه الديون لدعم استمرارية النشاط. كما تم الاستماع إلى شكاوى الأعوان بشأن الأجور المتدنية، تأخير صرفها، وعدم تسوية الوضعيات التعاقدية.

الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية بجومين

لاحظ النواب أن كميات الحبوب تجاوزت طاقة الاستيعاب، مما أدى إلى تخزينها مؤقتًا في الهواء الطلق، وهو ما يهدد بإتلافها. واقترحوا تسخير الخزانات الشاغرة المجاورة للكراء، مع المطالبة بإحداث فرع دائم للحماية المدنية بالمنطقة نظرًا لطابعها الفلاحي والغابي.

ملاحظات عامة

أجمعت اللجنة على وجود إشكاليات هيكلية تتعلق بنقل الحبوب، ضعف الجاهزية اللوجستية، نقص البذور، وتردي أوضاع العمال، مما يتطلب تدخلاً تشريعياً وتنفيذياً عاجلاً لضمان نجاح الموسم الفلاحي.

صادقت اللّجنة يوم 15 جويلية 2025 على تقرير الزيارة الميدانية التي أدّتها إلى عدد من مراكز تجميع الحبوب بولايتي بنزرت وباجة بتاريخ 3 جويلية 2025.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

صادقت يوم 10 جويلية 2025 على تقرير الزيارة الميدانية التي أدتها إلى شركة اللحوم بتاريخ 29 ماي 2025.

وتداولت بخصوص مشروع القانون عدد 71 لسنة 2025 المتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1 المنقّح للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات وملحقاتها التي تعرف برخصة "شعال"، ومشروع القانون عدد 72 لسنة 2025 المتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سرسينة".

وتقرر الانطلاق في دراستهما بالاستماع في شأنهما إلى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

استمعت يوم 10 جويلية 2025 إلى ممثلين عن المجالس الوطنية لكل من عمادة الأطباء وعمادة أطباء الأسنان وهيئة الصيادلة بخصوص مقترح القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقطاع الصحة وذلك بحضور ممثلين عن أصحاب المبادرة.

ملاحظات الضيوف:

- أكد ممثلو عمادة الأطباء وعمادة أطباء الأسنان وهيئة الصيادلة أهمية مقترح القانون، معتبرين أنه يجب أن يندرج ضمن استراتيجية متكاملة للنهوض بالقطاع الصحي، وأن يكون شاملاً لجميع الأسلاك الصحية ومنسجماً مع النصوص المنظمة للقطاع.
- أشاروا إلى ضرورة مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لمواكبة التحولات التشريعية والتكنولوجية في القطاع.

مقترحات الضيوف:

- تعزيز آليات التحفيز لتشجيع الأعوان على البذل والعطاء.
- اعتبار المهن الصحية مِهَنًا شاقة، بما يستوجب أحكامًا خاصة في أنظمة التقاعد والحيطة الاجتماعية.
- استثناء ذوي الإعاقة من شروط الانتداب الواردة بالفصل 19.
- إضافة الجمعيات العلمية ضمن الهياكل الواردة في الفصل 41 (نقطة خامسة).

أبرز ما جاء في النقاش:

- اعتبر عدد من النواب أن المقترح سيحفّز مهنيي الصحة على مواصلة العمل في ظروف أفضل، ويمكن أن يُساهم في الحدّ من هجرة الكفاءات الصحية إلى الخارج وعزوفهم عن العمل في الجهات الداخلية.
- شدّد المتدخلون على ضرورة التعمق في دراسة المشروع، والاستئناس بآراء مختلف المتدخلين في القطاع لضمان نص عملي وواقعي يستجيب لمشاغل العاملين في الصحة.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

استمعت يوم 10 جويلية 2025 إلى كلّ من السيدة سلمى بكّار، رئيسة النقابة المستقلّة للمخرجين والمنتجين والسيد إبراهيم لطيّف، الكاتب العام للنقابة حول مقترح قانون يتعلّق بالصناعة السينمائية في تونس.

ثمّن ممثلا النقابة مبادرة النواب لتطوير القطاع السمعي البصري، مؤكدين ضرورة التروي في المناقشة ومشاركة وزارة الشؤون الثقافية والهياكل المهنية لضمان قانون قابل للتطبيق. كما أشارا إلى معوقات قانونية وهيكلية تواجه مركز السينما والصورة، داعين إلى تحديث المنظومة القانونية لمواكبة التطورات.

وأكّد أعضاء اللّجنة خلال النقاش أن المقترح هو نص توجيهي يهدف إلى استحداث آليات تمويل جديدة تساهم في بعث صناعة سينمائية فعلية، مبدين الالتزام بعدم التسرع في دراسته وتجويده بما يخدم المصلحة العامة. كما أكّدوا ضرورة استقلالية مركز السينما والصورة للاضطلاع بمهامه بشكل أفضل.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

استمعت يوم 03 جويلية 2025 إلى ممثلين عن المجلس البنكي والمالي وممثلين عن الغرفة النقابية الوطنية للتجارة الالكترونية والبيع عن بعد بخصوص مقترح القانون عدد 42/2024 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وذلك بحضور لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة كلجنة معنية بإبداء الرأي حول هذا المقترح تبعا لتوصية مكتب المجلس في الغرض.

ممثلو المجلس البنكي والمالي:

ثمّنوا المبادرة التشريعية لدورها في تعزيز الثقة والحد من التجارة الموازية، مشيرين إلى خضوع مؤسسات الدفع الإلكتروني لرقابة البنك المركزي ووجود سبع مؤسسات نشطة بدعم شبكة تضم نحو 5 آلاف وكيل دفع. ودعوا إلى تحقيق توازن بين الرقابة والتحفيز عبر تسهيلات جبائية وفصول خاصة بالدفع الإلكتروني وشركات التوصيل.

ممثّلو الغرفة النقابية الوطنية للتجارة الإلكترونية:

أشاروا إلى ارتفاع المعاملات غير الرسمية التي تصل إلى 35%، وقد تبلغ 60% في قطاعات مثل النسيج، مؤكدين ضرورة إدراج أحكام تحفيزية وتقليص العقوبات، وإرساء علامة الثقة وتسريع إصدار القانون لمواكبة التطورات التكنولوجية، خاصة مع اعتماد الذكاء الاصطناعي.

النواب: طرحوا تساؤلات حول حذف كراس الشروط، واقترحوا تعزيز الدفع الإلكتروني وحماية المستهلك، مع ضرورة تضمين المنتجات الصحية وشهادة الكفاءة المهنية للحرفيين. وأكد كلّ من اللجنة وجهة المبادرة الاستعداد للعمل التشاركي لتجويد القانون وتحقيق أهدافه.

واصلت اللّجنة يوم 15 جويلية 2025 النظر في مقترحي القانونين. حيث استمعت الى ممثل جهة المبادرة بخصوص مقترح القانون عدد 48/2024 ، والذي بدى استعداد جهة المبادرة التشريعية للتفاعل مع كل المقترحات الرامية الى تجويد الصياغة القانونية لعدد من الفصول بناء على ما تم تقديمه من ملاحظات. كما واصلت النظر في مقترح القانون عدد 42/2024

وقررت الانطلاق في مناقشة فصوله لاحقا استئناسا بالملاحظات والمقترحات الواردة عليها في الغرض.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

استمعت يوم 04 جويلية 2025 إلى ممثلين عن وزارة الداخلية حول موضوع العمل البلدي واستراتيجية الوزارة لتطويره ومزيد تحسين الحوكمة المحلية، ودور كلّ من الشرطة البلدية والحرس البلدي في هذا المجال.

قدّم ممثّلو وزارة الداخلية عرضا تضمّن جملة من المؤشرات الكمية والنوعية في مجال النظافة على المستوى الوطني. كما أشار العرض إلى تعدّد المتداخلين في منظومة النظافة والاعتناء بالبيئة واحترام التراتيب البلدية والتحديات التي يطرحها، واجراءات الوزارة في هذا الصدد. واستعرض ممثلو الوزارة بعض المشاريع في طور الإنجاز.

وأثار النواب عديد الإشكاليات على غرار عدم ملاءمة أمثلة التهيئة العمرانية للواقع الحالي، مطالبين بوضع خطط واضحة لمعالجتها وتعزيز دور الشرطة والحرس البلدي عبر دعم الموارد البشرية واللوجستية. كما اقترح النواب مراجعة مجلة الجماعات المحلية بما يتوافق مع الدستور الجديد، ومراجعة قوانين التهيئة الترابية للحفاظ على النسيج العمراني، مع التأكيد على مكافحة البناء العشوائي وتسريع حل الإشكاليات الهيكلية للبلديات، لا سيما الحديثة منها.

ثمّ قدّم ممثلو الوزارة إجابات مفصلة عن مجمل تساؤلات النواب، معربين عن تقديرهم للوظيفة التشريعية وجهودها في تحسين العمل البلدي وجودة حياة المواطنين.

الديبلوماسية البرلمانية

استقبال رئيس مجلس نواب الشعب لسفير جمهورية كوريا بتونس

استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 2 جويلية 2025 السيد LEE Tae-won سفير جمهورية كوريا بتونس، بحضور السيدة ضحى السالمي، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة.

وأكّد الطرفان الحرص المشترك على دفع التعاون الثنائي لاسيما في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والأكاديمية، والصحية. كما تطرّقا إلى أهمية العلاقات البرلمانية والرغبة المشتركة في مزيد دفع التعاون البرلماني بناء على ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية في السنوات الأخيرة ولاسيما عبر تكثيف فرص اللقاء بين البرلمانيين من البلدين.

مشاركة مجلس نواب الشعب في الدورة السنوية الخمسين للمجلس البرلماني للفرنكوفونية

شارك مجلس نواب الشعب في الدورة السنوية الخمسين للمجلس البرلماني للفرنكوفونية التي انعقدت من 9 إلى 13 جويلية 2025 بباريس تحت شعار " الفرنكوفونية كقيمة ثابتة في عالم مضطرب".

وقد ضمّ الوفد كلّ من السادة النواب معز برك الله وعمر البرهومي وجلال الخدمي وعلي بوزويزية وعصام بحري الجابري وفتحي رجب ومحمد ضو والسيدة نورة شبراك. وكانت للنواب التونسيين مشاركة فاعلة في اجتماعات جميع هياكل هذه المنظمة البرلمانية.

واختتمت الدورة بالدعوة إلى الدفاع عن قيم الديمقراطية والتضامن والسلم والتنوع الثقافي.

لقاء مجموعة التعاون البرلماني مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع إطارات وزارة الشؤون الخارجية

عقدت مجموعة التعاون البرلماني مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يوم 03 جويلية 2025، جلسة عمل مع ممثّلي وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج المكلّفين بملفات التعاون مع هذه البلدان.

وبيّنت السيدة سوسن المبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب، أنّ هذا اللقاء يأتي في إطار تعزيز التنسيق بين المجلس ووزارة الشؤون الخارجية دعماً للدبلوماسية البرلمانية وتطوير العلاقات مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أكد ممثلو الوزارة حرص تونس على تعزيز التعاون مع هذه البلدان، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري، مبرزين التحول النوعي الذي تعرفه الدبلوماسية التونسية. وثمّن النواب هذا التوجه، مؤكّدين استعدادهم التّام لمعاضدة الجهود الرسمية، كما طرحوا جملة من التساؤلات، داعين إلى اعتماد رؤى استراتيجية جديدة تتماشى مع المتغيرات الدولية.

الأيام الدراسية

يوم دراسي حول مقترحي القانونين المتعلقين بتنقيح الفصول عدد 96 و 97 و 98 من المجلة الجزائية

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 11 جويلية 2025 يوما دراسيا حول مقترحي القانونين عدد 15 و28/2023 المتعلقين بتنقيح الفصول عدد 96 و 97 و 98 من المجلة الجزائية، بإشراف رئيس المجلس السيد إبراهيم بودربالة، الذي أكّد أهمية هذا الفضاء في تعزيز التفاعل بين النواب والكفاءات القانونية دعمًا للعمل التشريعي.

أوضح رئيس لجنة التشريع العام، السيد ياسر قوراري، من جهته، أنّ دواعي التنقيح تعود إلى الإشكاليات التي أثارها تطبيق الفصل 96، مما استوجب معالجة متوازنة تحمي الموظف وتُرسّخ مبادئ المحاسبة، مشيرًا إلى مسار تشاركي أثمر صيغة توافقية. وقدّم المتدخلون جملة من الآراء القانونية، حيث تمّ التشديد على ضرورة ضبط المفاهيم وتكريس مبدأ حسن النية، فيما دعا عدد من المتدخلين إلى التنصيص على القصد الإجرامي وتوضيح المسؤوليات القانونية للموظف العمومي. وتركّز النقاش العام على أهمية توضيح مفاهيم التجريم، وضمان حماية الموظف النزيه، مع الدعوة إلى نصوص دقيقة تُوازن بين المساءلة والنجاعة الإدارية.

مجلس نواب الشعب ينظّم يوما دراسيا برلمانيا حول "قطاع النسيج في تونس"

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 09 جويلية 2025 يوما دراسيا برلمانيا حول "قطاع النسيج في تونس"، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس المجلس، والذي أكّد في مستهلّه أهمية القطاع كركيزة للاقتصاد الوطني وحرص المجلس على دعمه.

عرض المدير العام للنسيج بوزارة الصناعة واقع القطاع ومساهمته في التشغيل والتصدير، مشيرًا إلى تحديات لوجستية وتشريعية وهيكلية، فيما قدّم المركز الفني للنسيج دوره في الإحاطة الفنية والتكوين والبحث والتجديد لتحقيق الانتقال الرقمي. ثمّ تناولت وزارة التجارة واقع السوق المحلية وأطر مراقبة الجودة، مبرزة دور آلية "الفرانشيز" ومؤشرات الاستثمار. كما تم عرض مؤشرات التصدير ونقاط قوة القطاع وتحدياته في ظل المنافسة الدولية. وشدّد المتدخلون على أهمية تحسين مناخ الأعمال، وتحديث منظومة التكوين، إضافة إلى التوجّه نحو تنويع الأسواق والتكامل الإقليمي. وأوصى النواب بضرورة تفعيل مخرجات اليوم الدراسي، وتحديث التشريعات، ودعم التسويق للقطاع.